أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1977 – 2018)

د. إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى

مدرس بقسم الإقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات
جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
مدينة 6 أكتوبر - جمهورية مصر العربية

الملخص

تتناول هذه الدراسة الزيادة السكانية باعتبارها أحدى المشكلات المؤرقة والأكثر خطورة التي تواجه الاقتصاد المصري، حيث إنها تعوق عملية التنمية في جميع المجالات لما تسببه هذه الزيادة من خطورة على معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك ومن ثم تكمن إشكالية الدراسة في دراسة أثر الزيادة السكانية المتسارعة أو المضطردة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1977-2018)، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الاستنباطي في استعراض الإطار النظري لأثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة من حيث التأثيرات الاقتصادية للزيادة السكانية المضطردة والتأثيرات البيئية للزيادة السكانية المضطردة والتأثيرات البيئية لتلك الزيادة من منظور استهلاك الموارد الطبيعية والعلاقة بين النمو السكاني والتنمية وأسلوب التحليل الاستقرائي في تصميم نموذج قياسي منا سب لاختبار مدى صحة الفروض البحثية التي يرتكز عليها البحث، وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسة حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري لأثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة وتلى ذلك المبحث الثاني والذي تناول المستتبعات الاقتصادية للنمو السكاني المتسارع في مصر خلال الفترة محل الدراسة، بينما تم في المبحث الثالث اختبار العلاقة بين معدلات الزيادة السكانية والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة من خلال تصميم نموذج قياسي مناسب لاختبار مدى صحة الفروض البحثية وأخيرا تناول المبحث الرابع النتائج والتوصيات.

وقد توصلت الدراسة من واقع النموذج القياسي المستخدم إلى عدد من النتائج من بينها وجود تأثيرًا موجبًا للتغيرات في معدل النمو السكاني على معدل البطالة مما يؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، كما تؤدى الزيادة في معدل النمو السكاني في انخفاض إجمالي الادخار في مصر بدءًا من السنة الثالثة ويستمر هذا التأثير السلبي في باقي سنوات الفترة الزمنية محل الدراسة، فضلاً عن التأثير السلبي للزيادة في معدل النمو السكاني في مصر أكبر على الحساب الجاري مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها: ضرورة تنويع الحكومة من مصادر دخلها وتنويع مصادر الناتج المحلى الإجمالي، فضلاً عن ضرورة تشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل ذلك الحل الأمثل لخلق مزيد من فرص العمل المستدامة، بالإضافة إلى ضرورة اعتبار الإنفاق في المجال السكاني جزءا أساسيا من استثمارات الدولة التي يجب على المجتمع توفيرها وزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والثقافة، وضرورة تبني المجتمع لبرنامج طموح لتنظيم الأسر ة في إطار برامج التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: *النمو السكاني، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، عجز الحساب الجاري، الزيادة السكانية المتسارعة.*

* تم استلام البحث في يناير 2020، وقبل للنشر في مارس 2020، وتم نشره في يونيو 2020.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2020.88219

المقدمة

تمثل الزيادة السكانية عامل مساهم في أنواع كثيرة من الإجهاد البيئي، كما إن الدور الذي تمارسه الزيادة السكانية المتسارعة واضح بصفة خاصة باعتباره القوة الرئيسة التي تدفع الحاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء، وتتسبب في الضغوط البيئية على المياه والغابات والتربة والهواء وبالتالي فإن ارتفاع معدل الزيادة السكانية يؤثر بشكل واضح على مستوى معيشة أفراد المجتمع، كما إن الزيادة السكانية المتسارعة تحبط كل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية (الحياني، 2009).

مراجعة الدراسات السابقة

دراسة (Guney, 2017): وهدفت إلى تحليل أثر النمو السكاني أو الزيادة السكانية على التنمية المستدامة، وقد أثبتت الدراسة أن معدل النمو السكاني له أثر سلبي على التنمية المستدامة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث طبقت هذه الدراسة على نحو 146 دولة، حيث كانت الفترة محل الدراسة (1990 – 2012)، كما تم استخدام مصفوفة الارتباط Correlation Matrix للوقوف على أثر النمو السكاني على التنمية المستدامة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لمعدل النمو السكاني على التنمية المستدامة في الدول النامية، بينما يكون تأثيره إيجابيا على التنمية المستدامة في الدول المتقدمة.

دراسة (Hmondal, 2019): وهدفت إلى اختبار تأثيرات النمو السكاني وتغيرات المناخ على التنمية المستدامة في بنجلاديش، وقد تم استخدام تحليل الارتباط Correlation analysis بين كل من حجم السكان، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2 Carbon doxide emissions) والناتج المحلى الإجمالي GDP خلال الفترة محل الدراسة (1972 – 2012).

دراسة (Kelley, 2001):واشتملت على عدد كبير من الدول من بينها الصين باعتبارها من الدول النامية الناشئة وفي الوقت نفسه تمثل أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، وكذلك فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة، كما تمثلت المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة في الاستثمار المحلى الإجمالي – نسبة الاستثمار - الناتج القومى الإجمالي – السكان نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالي

دراسة (Lin; Sun; Marinova & Zhao, 2017): نظرًا لكون النمو السكاني المتزايد والمتسارع في الصين أصبح أحد مشكلات التنمية المحلية بها، قامت تلك الدراسة على أساس استخدام نموذج (The Extended STIRPAT Model) وذلك خلال الفترة الزمنية (1978 – 2015)، ولقد تم في تلك الدراسة استخدام مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج والتي تمثلت في المتغيرات الآتية:

التأثير البيئي، السكان،نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي،كثافة الطاقة للطاقة الأولية، مستوى التصنيع، نسبة التجارة الأجنبية من القيمة الإجمالية للصادرات والواردات،مستوى السكان بالريف، ومستوى الأراضي الزراعية.

ويلاحظ في نموذج Extended STIRPAT المستخدم في هذه الدراسة أن المتغير التابع هو (I) بينما بقية المتغيرات السابق ذكرها متغيرات مستقلة أو مفسرة، وحيث تم تقسيم عينة البيانات إلى ثلاث قطاعات (Western – Middle - Estern)، وقد خلصت تلك الدراسة إلى وجود ارتباط قوى بين المتغيرين PUr، P GRP، وأنه ليس هناك أي تأثير معنوي للمتغير LUr على المتغير (I)، بينما هناك تأثير معنوي سالب للمتغير PUr على المتغير (I).

دراسة (Dodson, 2018): وتم في هذه الدراسة استخدام نموذج المعادلات المتعددة من أجل دراسة العلاقة بين السكان والبيئة وتأثير النمو السكاني على التنمية المستدامة في مصر، حيث تم استخدام عددا من المتغيرات المختارة لتحقيق هذا الهدف والتي تمثلت في المتغيرات(نموذج بيئي، أبعاد الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون،وإنتاجية العامل) وهذه الدراسة غاية في الأهمية ومن الدراسات القليلة التي توضح الآثار المباشرة وغير المباشرة للنمو السكاني على التنمية المستدامة.

وقد خلصت تلك الدراسة باستخدام نموذج المعادلات المتعددة إلى أن النمو السكاني في مصر كان له أثرًا سلبيًا على قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم كان له أثره السلبي على البيئة.

مشكلة البحث

تمثل الزيادة السكانية إحدى أخطر المشكلات الضخمة التي تؤرق الاقتصاد المصري وتعوق التنمية في كل المجالات، لما تسببه هذه الزيادة من خطورة بالغة من حيث ضعف معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك. وتثير المشكلة السكانية تحديات كبيرة تعوق عملية التنمية في مصر، وعلي الرغم من الجهود التي بذلت للحد من هذه المشكلة إلا أن معدل النمو السكاني مازال مرتفعاً الأمر الذي يتطلب مزيدا من التوعية بخطورة الزيادة السكانية المتسارعة.

ومن هنا تتمثل إشكالية البحث في دراسة أثر الزيادة السكانية المتسارعة أو المضطردة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1977- 2018).

فروض البحث

يرتكز هذا البحث على عدد من الفروض أوالتساؤلات البحثية وهي كالآتي:-

1- إلى أي مدى تؤثر الزيادة السكانية المتسارعة في مصر في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي؟
2- هل ساهمت الزيادة السكانية في تفاقم مشكلة البطالة فى مصر خلال الفترة (1977- 2018)؟
3- هل توجد علاقة سببية بين معدل الزيادة السكانية وتنامي العجز في ميزان الحساب الجاري في مصر؟
4- هل ترتب على الزيادة السكانية تراخى الميل للادخار والاستثمار في مصر؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تبيان الخطورة التي تمثلها الزيادة السكانية المضطردة على المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1977 -2018) من خلال المساهمة في تفاقم حدة مشكلة البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، واختلال عدالة توزيع الموارد والدخل لشريحة عريضة من السكان وخاصة ذوى الدخل المنخفض، فضلاً عن التأثير السلبي على عجز الحساب الجاري، وانخفاض في معدلات الادخار والاستثمار.

منهج البحث

يرتكز هذا البحث على جانبين أو أسلوبين من أساليب البحث وهما:

يجمع المنهج البحثي بين أسلوبي الاستنباط والاستقراء

يتمثل **الجانب الاستنباطي** في استعراض الإطار النظري لأثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة من حيث التأثيرات الاقتصادية للزيادة السكانية المضطردة، التأثيرات البيئية للزيادة السكانية المضطردة من منظور استهلاك الموارد الطبيعية، أهم العوامل المؤثرة في الزيادة السكانية، معوقات التنمية المستدامة، والعلاقة بين النمو السكاني والتنمية.

ويتمثل **الجانب الاستقرائي**، في تصميم نموذج قياسي مناسب لاختبار مدى صحة الفروض التي يرتكز عليها البحث، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن معدلات النمو السكاني، معدلات النمو الاقتصادي، إجمالي الادخار، معدلات البطالة، وعجز الحساب الجاري وذلك على امتداد الفترة محل الدراسة (1977- 2018).

خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث أساسية هي كالآتي:

- المبحث الأول: الإطار النظري لأثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: المستتبعات الاقتصادية للنمو السكاني المتسارع في مصر خلال الفترة (1977- 2018).
- المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين معدلات الزيادة السكانية والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة.
- المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والسياسات المقترحة

المبحث الأول - الإطار النظري لأثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة

تشير المشكلة السكانية إلى زيادة غير منتظمة وغير مدروسة في تعداد السكان، حيث كشف البرنامج الإنمائي (UNDP) للأمم المتحدة،عن اختلافات من شأنها اختلال نمط توزيع الموارد العالمية،حيث تلتهم الزيادة السكانية المتسارعة أية تطورات في مختلف المجالات سواء الصناعية أو الزراعية أو الغذائية، هذا بالإضافة إلى ضعف إسهامها في معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك المرتفعة (Snider; Sunny; Brimlow, 2013).

أولًا - الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية المضطردة: *(عبد الباقي، 2006)*

تتمثل الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية المضطردة في عدد من الآثار كالآتي:

1- زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، وبالتالي تقليل مدخراتهم التي يدخرونها لأغراض استثمارية، مما يؤدى إلى الحد من إمكانية رفع مستوى الدخل القومى للأفراد، حيث يصبح الدخل القومى أقل من معدلاته السابقة وهذا يؤدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.
2- زيادة نفقات الدولة على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والحماية والأمن والإسكان، حيث يؤدى ارتفاع التعداد السكاني إلى النقص فيها وزيادة الطلب عليها بحيث يكون هذا الإنفاق الاستهلاكي على حساب نفقات التنمية والأموال المخصصة للمشروعات الاستثمارية كالصناعة والزراعة والتجارة مما يؤدى إلى استنزاف الموارد.
3- انتشار ظاهرة البطالة بين الأفراد وبخاصة في صفوف المتعلمين مما يؤدى إلى هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج.
4- الانخفاض الواضح في نسبة الأجور في القطاعين الخاص والحكومي وذلك بسبب توفر الكثير من الأيدي العاملة، كما إن الزيادة السكانية قد تؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها بصورة لا تتناسب مع نسبة الأجور مما يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد.
5- ارتفاع أسعار الوحدات السكنية نظرًا لصعوبة توفير الأعداد اللازمة لتلبية احتياجات الأسر الجديدة بالإضافة إلى أن الزيادة السكانية تؤدى إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاج الزراعي وبالتالي التأثير على اقتصاد الدولة.
6- انهيار المرافق العامة نتيجة زيادة الضغط عليها وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة لتجديدها والتوسع فيها.

وتحتاج مشكلة الزيادة السكانية إلى الوقوف عندها طويلًا، وفهم أسبابها ومحاولة علاجها كي لا يمتد أثرها السلبي إلى المجتمع ككل، لأن ذلك سيؤدي إلى حدوث اختلالات في النظام المجتمعي في الدولة، وقد يسبب ظهور الجريمة وانتشارها بسبب تفشي البطالة وقلة الفرصة وحاجة الناس إلى الدخل، وزيادة السكان تعد من المسببات لتغير تعامل الناس مع بعضهم البعض فيبدأ ظهور الغش في البيع وتقصد الضرر بالآخر والاحتيال من أجل كسب المزيد من المال لسد متطلبات الحياة اللانهائية (عبد الحافظ، 2012)

ثانيا - أهم العوامل المؤثرة في الزيادة السكانية ما يلي: *(Pettinger; 2019)*

1- **زيادة عدد المواليد بشكل كبير**

وهو من أهم أسباب زيادة السكان حيث يؤدي زيادة عدد المواليد بشكل كبير يفوق عدد الوفيات إلى تزايد أعداد السكان وهنا ظهرت الحاجة إلى وجود برامج متخصصة توعوية لتخفيض معدلات الإنجاب التي تزيد بشكل كبير خاصة في المجتمعات البسيطة التي تكثر فيها حالات الإنجاب على مستوى الأسرة الواحدة.

2- **تحسن الحالة الطبية**

وهي من الأسباب التي ساعدت على تخفيض معدلات الوفيات التي كانت تزداد بسبب وجود أمراض لا دواء لها، وأدى التطور الطبي إلى علاج عديد الأمراض التي كانت تحصد ملايين الأرواح سنويًا مما زاد عدد المواليد مقابل الوفيات وأدى إلى زيادة السكان.

3- **الزواج المبكر**

حيث يساعد الزواج المبكر على زيادة إنجاب الأطفال ضمن الأسرة الواحدة بسبب زيادة فترة القدرة على الإنجاب ووجود حالة أكبر من عدم الوعي لدى الأسر التي يكون فيها عمر الزوجين أصغر من أن يمتلكا القدرة على التفكير بمنطقية في مسألة الإنجاب.

ثالثًا - التأثيرات البيئية للزيادة السكانية المضطردة من منظور استهلاك الموارد الطبيعية

لقد نشأ الإنسان الأول في بيئات محلية تفيض مواردها عن متطلباته اللازمة من شتى الاحتياجات. وكان عدد القبائل والمستوطنات البشرية من القلة بمكان، وكانت تحد من توالي الزيادة العددية لهذه المستوطنات ما كان يصيبها حينذاك من شتى الأمراض والأوبئة،التي حصدت الآلاف، وفي القرن الثامن عشر انبعثت الثورة الصحية،ضمن الثورة العلمية والتكنولوجية، كنتيجة لما استحدثه الإنسان من مختلف العلوم والاكتشافات والتقنيات، فابتكرت الثورة سبل الوقاية، ومنها التطعيمات، إلى جانب الرعاية الصحية، وخاصة للمواليد الجدد، لتضيف صبغة إيجابية على نوعية الحياة، فكانت النتيجة أن انخفضت معدلات الوفيات، ولاسيما بين الأطفال الصغار، وصاحبها ارتفاع في متوسط الأعمار عند الكبار، وبدأ التعداد البشري في النمو تدريجياً، وكان من الطبيعي أن ترافق هذه الزيادة في التعداد السكاني زيادة في الطلب على الموارد البيئية واتجه الإنسان في محاولة للمحافظة على توازن معادلة السكان - الموارد، وإلى رفع الإنتاجية الزراعية، خوفاً من اضطراب توازن الأمن الغذائي العالمي، ومع الازدياد المتسارع للبشرية، وما صاحبه من نتائج الثورة الزراعية والصناعية، أخذ الإنسان يستنفذ ما في البيئة من مواد وطاقة، وخاصة استنزاف الموارد البيئية غير المتجددة، مثل البترول والمعادن والمياه الجوفية، ومع ازدياد المصانع والمرافق الزراعية وغيرها، ازدادت الملوثات التي ساهمت في تردي حالة البيئة المحيطة وما ترتب عليه من تلوث الهواء والتربة والمياه والغذاء.

ونتيجة لذلك،أصبحت المجتمعات البشرية، والمحافل العلمية البيئية، تضع القضية السكانية نصب أعينها، وذلك بسبب العلاقة التبادلية الهامة بين السكان ومسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي (المقدادي، 2017).

وتجدر الإشارة إلى أن النمو السكاني ليس معناه بالضرورة تخفيض مستويات المعيشة، أو الأضرار بنوعية الحياة، أو إحداث تدهور بيئي،لاسيما وقد كان نمو سكان العالم،مصحوبًا، في الماضي، بزيادة مضطردة في قدرة العالم على توفير متطلبات التفاوت الشاسع بين الأغنياء والفقراء، في استهلاك أنماط الحياة المختلفة، ويمكن وصف تأثير البشر على البيئة بشكلين رئيسين على النحو الآتي: (المقدادي، المرجع السابق، 2017).

1- استنفاد كافة العناصر، مثل: الأرض، والغذاء، والماء، والهواء، والوقود الأحفوري، والمعادن.

2- استهلاك الموارد الذي ينتج عنه النفايات الملوثة للهواء، والمياه، وكذلك المواد السامة، وغازات الاحتباس الحراري.

وحيث تشكل الموارد الطبيعية أمراً هامًا لتلبية احتياجات الأفراد، هذا ما شكل تحدياً إذ أدت زيادة معدلات النمو السكاني إلى الضغط على الموارد الطبيعية، مما يفرض ذلك حملاً ثقيلاً على البلاد خاصةً التي تمتلك موارد بيئية محدودة، لهذا أصبح من الصعب تلبية الاحتياجات الأساسية، وإن كان ذلك على المستويات الحالية من الاستهلاك، كذلك يساهم الضغط السكاني على الأراضي الصالحة للزراعة في تدهور الأراضي، مما يؤثر على قاعدة الموارد الإنتاجية للاقتصاد، ويشار إلى أن زيادة استهلاك الموارد على جميع المستويات، قد نتجت عن تلوث البيئة والاحتباس العالمي، لذلك هناك ضرورة لفرض السيطرة على السكان، وكذلك حماية الموارد الطبيعية والبيئية، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية تشكل تهديدا مستمرا وخطيرا للبيئة من خلال الحاجات المتعددة والمتزايدة وارتفاع معدل استنزاف الموارد الطبيعية، حيث إن زيادة عدد السكان يزيد الفجوة بين الكمية المعروضة من الغذاء والطلب عليه، فضلاً عن أن تلك الزيادة تؤدى بالضرورة خاصة في المناطق الريفية إلى زيادة الضغط على سوق العمل مما يدفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدن مما يؤدى إلى زيادة وتوسع هذه المدن ونمو المناطق العشوائية والضغط على البنية والمرافق الأساسية، كما تلقى الزيادة الكبيرة من السكان مزيدا من الأعباء على البيئة المحلية والعالمية من خلال نمو الطلب على الطاقة حيث يتزايد الطلب على الخدمات التي تستلزم استهلاك الوقود ويترتب على ذلك زيادة كمية انبعاث الغازات الضارة بالبيئة (Shaker; Ross, 2015).

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة أو المتواصلة تتضمن عددا من العناصر أهمها:- (أبو طاحون، 2000: 148).

1- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد نظرًا لأن الفقر يؤدى إلى المبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها.

2- استخدام تكنولوجيا نظيفة، وهو ما قد يكون له انعكاساته على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا وتقييم المشروعات الجديدة.

3- تباطؤ معدل الزيادة السكانية مما يخفض من الضغوط على الموارد الطبيعية.

رابعًا - معوقات التنمية المستدامة: *(مطرود، 2018)*

تتمثل أهم معوقات التنمية المستدامة في النقاط الآتية:

1- **تكدس الديون والفقر:-** حيث تستنزف الديون التي تتكبدها الدول أكثر من نصف الدخل القومى لها مما يتسبب في فقر الشعوب.

2- **سوء الأوضاع الاقتصادية وتفشى البطالة بين فئات المجتمع:** حيث يساهم ذلك في إضعاف التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

3- **الانفجار السكاني:** حيث يتسبب النمو السكاني المتسارع في إرهاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- **غياب عنصري الأمن والأمان:** حيث تعد الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمرًا مستنزفًا للأموال في الدول التي تعانى من سباق التسليح والحروب الداخلية.

خامسًا - العلاقة بين النمو السكاني والتنمية: *(انجهام، 2018)*

حيث طرح «توماس مالتس» في عام 1798 نظريته الشهيرة في النمو السكاني وتأثيره السلبي على مستويات المعيشة في المدى الطويل، فالنظرية ببساطة تقوم على انه مع ثبات كمية الأرض فإن النمو السكاني سيؤدى في النهاية إلى انخفاض كمية الموارد التي يستهلكها كل فرد مما يتسبب في الأمراض والمجاعات والحروب.

والطريقة لتجنب هذا هو «قيد أخلاقي» يتمثل بالامتناع عن انجاب مزيد من الأطفال، فهو لم يتنبأ بالتقدم التكنولوجي الذي يرفع إنتاجية الزراعة ويقلل من الأمراض، غير أن فكرته الأساسية بان النمو السكاني يشكل تهديدا محتملا للتنمية بقي مؤثرا وفاعلا في سياسات وأجندة التنمية العالمية خاصة منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي حين شهدت أغلب الدول النامية نموا سكانيا سريعا غير مسبوق، ولقد كانت رؤية البنك الدولي تقوم على أساس أن النمو المتسارع في الدول النامية (2% أو أكثر) يعمل كأداة كابحة للتنمية، فهو يرى بأنه في ظل ظروف معينة سيكون النمو السكاني مفيدا، حيث أدت النسبة المعتدلة للنمو السكاني في أوربا واليابان وأمريكا الشمالية إلى تشجيع الابتكارات وتقليل المخاطرة في الاستثمارات، كما إن زيادة الإنفاق على التعليم رفع من قيمة القوى العاملة. غير أن البنك الدولي رأى أن تلك الظروف لا تنطبق حاليا على الدول النامية للأسباب التالية: (الكبيسي وآخرون، 2015).

1- إن النمو السكاني الحالي في الدول النامية يسير بسرعة كبيرة، ففي أوربا وأمريكا الشمالية لم يتجاوز 1.5% سنويا، أما في الدول النامية حاليا فهو يتراوح بين 2 إلى 4%.

2- كما إنه على عكس ما كان في القرن التاسع عشر في أوربا، لم يعد ممكنا للهجرة الدولية الكبيرة الحجم نحو الأراضي غير المأهولة أن توفر أسواقا للعمالة الفائضة.

3- أنه عندما كانت أوربا واليابان وأمريكا الشمالية في أعلى درجات نموها السكاني، ترافق ذلك مع وجود هياكل سياسية واجتماعية لمستويات عالية من الرفاهية المادية.

4- لم يعد بإمكان الدول النامية الفقيرة ذات النمو السكاني السريع توسيع هامش الزراعة نحو الأراضي الغير مستعملة.

ولهذه الأسباب يرى البنك الدولي أن الدول النامية لا يتوقع منها مساعدة المزيد من الأفراد لبلوغ مستويات عالية من الدخل الحقيقي كما كان شائعا في العالم الصناعي في القرنين الثامن والتاسع عشر وفي بدايات القرن العشرين، حيث يجب الانتباه إلى ما يلي: (الكبيسي وآخرون، 2015).

1- تؤدى النسبة العالية للنمو السكاني وحيثما يوجد عدد قليل من فرص الاستخدام في القطاع الحديث إلى مشكلات خطيرة للدول في إفريقيا السوداء وجنوب أسيا. وتقدم كينيا أسوأ الأمثلة حيث كان يجب على الزراعة أن تمتص أكثر من 70% من النمو في قوة العمل، ومن ثم كان استيعاب هؤلاء العمال الإضافيين إنتاجيًا ومنعهم من زيادة أرقام العاطلين عن العمل في المدن يعتبر تحديًا كبيرًا.

2- أنه في العديد من الدول هناك مشكلة إبقاء الإنتاج الغذائي والذي يسير بموازاة النمو السكاني، فعلى الرغم من زيادة قوة العمل في الزراعة إلا أن ذلك لم يترافق دائمًا مع زيادة في المخرجات، خاصة في أوقات ضعف مواسم الغلة، فعلى سبيل المثال تمكنت الهند من توسيع إنتاجها الغذائي بوتيرة اسرع من نموها السكاني، ولكن مع ذلك كان هناك تباين كبير في الإنتاجية، عندما يكون الحصاد سيئا فإن الكثير من الناس يتعرضون إلى المجاعة.

3- أن التضخم السكاني يضع ضغوطا كبيرة على المدن، فالبطالة دائمًا عالية في المدن قياسا بالقرى، تلوث

الهواء، الاختناقات المرورية، الاضطرابات الاجتماعية وانتشار الجرائم والأمراض كلها دليل على عدم قدرة المدن في العالم النامي على التكيف مع الأعداد المتزايدة للسكان.

المبحث الثاني - المستتبعات الاقتصادية للنمو السكاني المتسارع في مصر خلال الفترة (1977- 2018)

تتسم مصر بمعدلات نمو سكاني مرتفعة منذ عقد الستينيات من القرن الماضي. (ما بين 2,3% و2,7%)، ولم تتراجع هذه المعدلات إلا ابتداءً من عقد التسعينيات في ظل إطلاق مبادرة تنظيم الأسرة، وقد استمر الاتجاه التناقصي حتى عام 2009، غير أن الفترة الأخيرة (2010-2017) شهدت ارتفاع معدل نمو السكان مرة أخرى ليصل إلى 2,56% وفقًا لتعداد عام 2017 (شكل رقم 1).

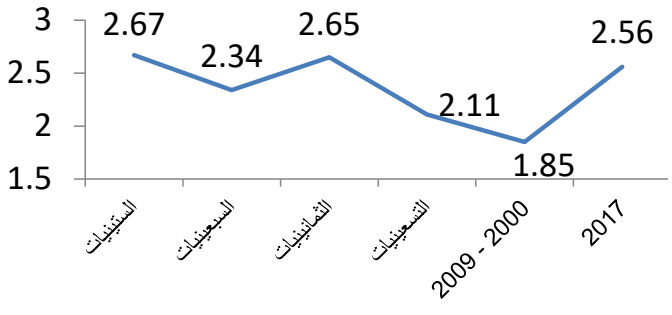

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان والمنشآت، سنوات مختلفة.

شكل رقم (1) تطور متوسطات معدلات النمو السكاني في مصر

وتبرز خطورة الأمر لو استمر نمو السكان على هذا المنوال، إذ يقدر تعداد مصر – في هذه الحالة – بنحو 132 مليون نسمة بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 37 مليون نسمة في غضون ثلاثة عشر عامًا فقط.

وسيتم خلال هذا المبحث استعراض وتحليل العلاقة بين كل من معدل النمو السكاني ومعدل البطالة ونسبة عجز ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي في مصر، وكذلك العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، ونسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي علي امتداد الفترة الزمنية (1977 – 2018)، وتحليل واستعراض بعض المؤشرات الهامة، وسوف يتم تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين زمنيتين، الأولى (1977 – 1998) وهي تلك الفترة التي شهدت أحداثاً كثيرة منها بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي1997، أما الفترة الثانية فتمتد من عام 1999 وحتي عام 2018، وقد شهدت تواصل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي.

1- العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي في مصر:

أ- الفترة (1977 –1998):

ويتضح من الجدول رقم (1)، أن معدل النمو السكاني قد بلغ أقصاه عام 1987 ليبلغ نحو 2.75%، حيث ارتفع معدل البطالة عن نفس العام ليبلغ نحو 6.8%، بينما انخفضت نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري في نفس العام ليبلغ نحو -4. % فقط، بينما بلغ معدل النمو السكاني أدناه عام 1998 ليبلغ نحو 2.02 % مقابل انخفاض معدل البطالة عن العام السابق مباشرة ليبلغ نحو 8.03%، وتحقيق ميزان الحساب الجاري لفائض بلغ نحو 3% بعد تحقيق عجز في العام السابق مباشرة بلغ نحو -9.%، ويلاحظ ارتفاع معدل البطالة ليبلغ أقصاه عام 1995ليبلغ نحو 11.04% في مقابل ثبات معدل النمو

جدول رقم (1)
العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة ونسبة عجز ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة (1977- 1998) %

العام	معدل النمو السكاني %	معدل البطالة %	عجز ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلى الإجمالي%	العام	معدل النمو السكاني %	معدل البطالة %	عجز ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلى الإجمالي%
1977	-	3.13	5.6-	1988	%2.71	7	3-
1978	%2.35	3.64	6.2-	1989	%2.60	7.06	3.3-
1979	%2.40	4.55	8.4-	1990	%2.46	8.43	5.4
1980	%2.46	5.18	2-	1991	%2.30	9.38	9
1981	%2.52	4.97	9.6-	1992	%2.16	8.92	7.8
1982	%2.57	5.21	6.7-	1993	%2.07	10.92	5.4
1983	%2.61	6.47	1.1-	1994	%2.03	10.93	.06
1984	%2.65	5.89	5.6--	1995	%2.03	11.04	.4-
1985	%2.69	6	4.7-	1996	%2.03	9	.3-
1986	%2.73	6.4	3.5-	1997	%2.03	8.37	.9-
1987	%2.75	6.8	.04.-	1998	%2.02	8.03	3

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

السكاني عند 2.03% كما في العام السابق مباشرة، ومقابل تحقيق ميزان الحساب الجاري لعجز بلغ نحو -4.% مقابل تحقيق فائض في العام السابق مباشرة بلغ نحو 06.% شكل رقم(2).

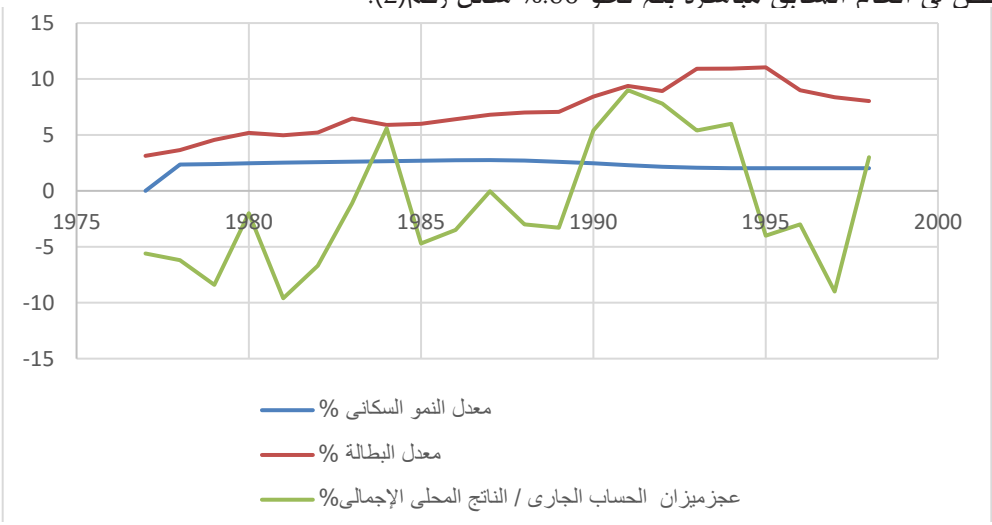

المصدر: اعتمادًا على البيانات الواردة بالجدول رقم (1).

شكل رقم (2) العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة ونسبة عجز ميزان الحساب الجاري في مصر خلال الفترة (1977- 1998)

ب- **الفترة (1999 – 2018)**

ويتضح من الجدول رقم (2)، أن معدل النمو السكاني قد بلغ أقصاه عام 2013 ليبلغ نحو 2.29%، حيث ارتفع معدل البطالة عن نفس العام ليبلغ نحو 13.2% مقابل12.6% في العام السابق مباشرة، بينما انخفضت نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري في نفس العام ليبلغ نحو -1.2 % مقابل ارتفاعه في العام السابق ليبلغ نحو -2.5 %، بينما بلغ معدل النمو السكاني أدناه عام 2007 ليبلغ نحو 1.77% مقابل انخفاض معدل البطالة عن العام السابق مباشرة ليبلغ نحو 8.8 %، وتحقيق ميزان الحساب الجاري لفائض بلغ نحو 3.% منخفضا عن العام السابق مباشرة والذي بلغ نحو 2.5%، ويلاحظ ارتفاع معدل البطالة ليبلغ أقصاه عام 2013ليبلغ نحو 13.2% في مقابل بلوغ معدل النمو السكاني أقصاه عند 2.29%، ومقابل تحقيق ميزان الحساب الجاري لعجز بلغ نحو -1.2% مقابل تحقيق عجز في العام السابق مباشرة بلغ نحو -2.5 %. شكل رقم (3).

ويتضح مما سبق التأثيرات السالبة للنمو السكاني السريع ما تم رصده من عجز مستمر متواصل في ميزان المعاملات الجارية، رغم تنامي تحويلات المصريين من الخارج وتحسن بعض بنود ميزان المعاملات الخدمية وذلك بسبب التزايد المطرد في عجز الميزان التجاري حيث لا تزال الفجوة متسعة بين الواردات والصادرات السلعية، وفيما يخص معدلات البطالة تحديداً، يتضح من استقراء معدلاتها رصد وجود علاقة ارتباط قوية بينها وبين معدلات النمو السكاني، حيث يتذبذبان معًا، صعودًا وهبوطًا على امتداد الفترة من (1977-2018).

جدول رقم (2)
العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة ونسبة عجز ميزان الحساب الجاري في مصر خلال الفترة (1999- 2018) %

العام	معدل النمو السكاني %	معدل البطالة %	عجز ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلى الإجمالي%	العام	معدل النمو السكاني %	معدل البطالة %	عجز ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلى الإجمالي%
1999	1.99	**7.95**	1.8-	2009	1.88	9.1	1.8-
2000	1.95	8.98	1.6-	2010	2	8.8	2.06-
2001	1.92	9.26	.4-	2011	2.14	11.8	2.3-
2002	1.90	10	.7	2012	2.24	12.6	2.5-
2003	1.88	11	4.5	2013	2.29	13.2	1.2-
2004	1.85	10.3	5.8	2014	2.28	13.1	1.9-
2005	1.82	11.2	2.3	2015	2.23	13.1	5.2-
2006	1.79	10.49	2.5	2016	2.17	12.4	6.2-
2007	1.77	8.8	.3	2017	2.11	11.7	3.4-
2008	1.79	8.5	.9-	2018	2.05	9.9	2.5-

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

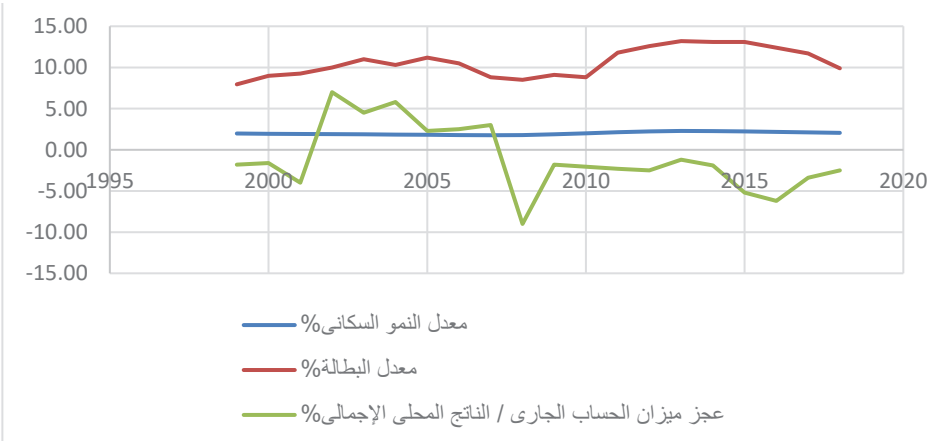

المصدر: اعتمادًا على البيانات الواردة بالجدول رقم (2).

شكل رقم (3) العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة ونسبة عجز ميزان الحساب الجاري في مصر خلال الفترة (1999 - 2018)

وتتجلى خطورة الزيادات السكانية المطردة في تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية، والتي يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- تنامي الاستهلاك القومي على حساب الادخار، ومن ثم الاستثمار، وهو ما يعني تبديد الموارد الاقتصادية في أغراض الاستهلاك دون أغراض الاستثمار والتنمية.
- زيادة المخصصات العامة للإنفاق على الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان والحماية الاجتماعية والأمن، وذلك على حساب مخصصات الإنفاق الرأسمالي على المشروعات التنموية بقطاعات الإنتاج الرئيسة كالزراعة والصناعة التحويلية.
- ارتفاع معدلات التضخم بوجه عام، وأسعار السلع (الطعام والشراب) وخدمات الإسكان، بوجه خاص، بفعل النمو السريع في الطلب الاستهلاكي الناجم عن الزيادة السكانية، وما يعنيه ذلك من تناقص الدخول الحقيقية وانخفاض مستويات المعيشة، وخاصة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل.
- انتشار ظاهرة البطالة، وخاصة بين الشباب والفئات المتعلمة، مما يعد هدراً للموارد البشرية.
- تفاقم المشكلات المرورية والازدحام، وانتشار المناطق العشوائية والتلوث البيئي بكافة صوره، مما يعوق تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

ويكفي القول أن النمو السكاني المرتفع يلتهم ثمار التنمية، ولا يستشعر معها المواطن بالتحسن الحقيقي في مستوى معيشته. ومن هنا، كان حرص الدولة على استهداف خفض معدل النمو السكاني تدريجياً من 2,56% إلى 2,1% بنهاية الخطة الرباعية 2019/18- 2022/21 بقصد:

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان والمنشآت، سنوات مختلفة.

شكل رقم (4) معدل النمو السكاني خلال الخطة الرباعية 2019/18- 2022/21

الحد من الزيادة السكانية، وقصرها على نحو 10 مليون نسمة خلال الخطة الرباعية شكل رقم (4).

- رفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث أنه يجري حساب معدل نموه بطرح معدل نمو السكان من معدل النمو الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي.
- إتاحة مزيدٍ من خدمات المرافق العامة وخدمات البنية الاجتماعية للمواطنين.
- التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة، والناجمة عن تضخم بنود الإنفاق العام.
- النهوض بمستوى جودة الخدمات العامة المقدمة.
- تحسين المنظومة البيئية من خلال التخفيف من مشكلات التلوث والازدحام والضوضاء والعشوائيات وتدهور حال المرافق العامة. إلخ.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يتعين تفعيل الآليات المطبقة لضبط النمو السكاني، والمتمثلة في الآتي:

- الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
- تكثيف البرامج والحملات التوعوية.
- إعادة صياغة الخطاب الديني بما يسمح بتصحيح المفاهيم الخاطئة.
- ربط الدعم النقدي بالالتزام بضوابط تنظيم الأسرة.
- تفعيل برامج محو الأمية وتشغيل الإناث ومنع عمالة الأطفال.

ويمكن إيجاز أهم عناصر منظومة ضبط السكان من خلال الآليات سالفة الذكر في الآتي:

- توسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال زيادة تردد العيادات المتنقلة للمناطق العشوائية والمناطق المحرومة من خدماتها.
- رفع قدرات ومهارات مقدمي خدمة تنظيم الأسرة من خلال تطوير مناهج التدريب للأطباء والممرضات.
- توسيع نطاق برنامج الحد من الزيادة السكانية «2 كفاية» لوزارة التضامن الاجتماعي، والذي بدأ تنفيذه في (10) محافظات بالصعيد مستهدفاً تغطية مليون نسمة، ليشمل كافة محافظات البرنامج،مع الإسراع في تنفيذ المراحل التالية من البرنامج،وما تتطلبه من تجهيزات (عيادات – قوى بشرية – مواد – وسائل تنظيم الأسرة).
- تفعيل برامج محو الأمية، وعلى وجه الخصوص في ريف الوجه القبلي وبين الإناث للتبصير بخطورة الزواج المبكر ومعدلات الإنجاب المرتفعة.
- مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة للمجلس القومي للسكان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، وتلك المخصصة لأنشطة الجمعيات الأهلية في مجال تنظيم النسل.
- تصميم وتنفيذ برامج تعريفية للنشء والشباب بخطورة الزيادة السكانية من خلال مقررات التعليم وتكثيف الحملات الإعلانية بتبعات النمو السكاني المتسارع.
- التطبيق الصارم للقوانين التي تمنع تشغيل الأطفال حتى لا ينظر إليهم كمصدر للدخل.
- زيادة معدلات تشغيل الإناث وبرامج التدريب التي تتيح لهن فرص الالتحاق بسوق العمل.
- توظيف أدوات الإعلام الاجتماعي في نشر ثقافة الأسرة الصغيرة.
- صياغة الخطاب الديني بشكلٍ معاصر لتصحيح القيم الخاطئة والمناهضة لمفهوم تنظيم الأسرة.

وتتضح خطورة مشكلة البطالة ليست في أعداد المتعطلين، فحسب وإنما تمتد أيضاً للخصائص الديموغرافية للمتعطلين، والتي تعكس هدراً كبيراً في الموارد البشرية، وفي استغلال إمكانات التنمية الواعدة، إذ تبين من تحليل مؤشرات البطالة السمات التالية:

- تفاوت معدلات البطالة بين الذكور (6,7%) والإناث (21,2%)، [قصور سوق العمل على استيعاب الإناث].
- ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات الشابة (78%) من إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية (15 – 29 سنة)، [قصور سوق العمل عن توفير فرص عمل كافية لجموع الشباب].
- ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين (91%) من إجمالي المتعطلين من حملة المؤهلات،[عدم توافق مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل].
- ارتفاع معدل البطالة في الحضر (11,9%) عنه في الريف (8,5%).

هذا ويجدر التنويه أن السياسات الحكومية المطبقة والتي استندت إلى استراتيجية استهداف التشغيل نجحت في خفض معدلات البطالة في الأعوام الأخيرة، ليتراجع لمستوى غير مسبوق(9.9%) عام 2019/18 بعد أن كانت هذه المعدلات قد بلغت ذروتها في عامي 2014/13 و2015/14 وهو (13.2%)،(13.1%)على الترتيب (جدول رقم 2).

ومن المستهدف في إطار الخطة متوسطة المدى (2019/18 – 2022/21) التوسع في برامج الإنتاج والتشغيل لتوليد ما يقرب من 3.6 مليون فرصة عمل بواقع 900 ألف فرصة كل عام.

وتستند ركائز استراتيجية التشغيل إلى:

- توفير بيئة مواتية لحفز الإنتاج والنمو والتشغيل.
- إفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يأخذ دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تنمية المهارات البشرية من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب.
- ربط سياسات التعليم والتعلم والتدريب بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني.
- تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، ولاسيما في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتلك التي تدر دخلاً للمرأة المعيلة، وخاصةً في المناطق الريفية.
- تكثيف الجهود الإنمائية في محافظات الصعيد التي تعاني من ارتفاع نسبي في معدلات البطالة.
- تشجيع العمل الحر للشباب، وتقديم التيسيرات اللازمة لإقامة المشروعات (منح تراخيص/ توفير مواقع).
- تفعيل قانون العمل الجديد لتحسين بيئة العمل المشجعة بالقطاع الخاص، وإضفاء المرونة في سوق العمل.
- التوسع في البرامج والمبادرات الداعمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مثل:
  - مبادرات البنك المركزي لتوفير التسهيلات الائتمانية بفائدة منخفضة.
  - تفعيل مهام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
  - التوسع في إقامة مناطق جاذبة للاستثمار في إطار المشروعات القومية وفي إقامة المجمعات الصناعية كثيفة العمالة [مثل مدينة دمياط للأثاث، ومدينة الروبيكي للجلود، ومنطقة مرغم للصناعات البلاستيكية]، علاوة على تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي في توفير التمويل متناهي الصغر
  - تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي في توفير التمويل متناهي الصغر ودعم التوجه التصديري للمشروعات الصغيرة.

2- العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي ونسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي في مصر

أ- الفترة (1977 –1998)

ويتضح من الجدول رقم (3)، أن معدل النمو السكاني قد بلغ أقصاه عام 1987 ليبلغ نحو 2.75%، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي عن نفس العام ليبلغ نحو 3.8% مقابل4.7% في العام السابق مباشرة، في حين بلغت نسبة إجمالي الادخار نحو 25.99%، بينما بلغ معدل النمو السكاني أدناه عام 1998 ليبلغ نحو 2.02% مقابل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عن العام السابق مباشرة ليبلغ نحو 5.6%، وذلك مقابل

جدول رقم (3)
العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي ونسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة (1977- 1998) %

العام	معدل النمو السكاني %	معدل النمو الاقتصادي %	نسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي %	العام	معدل النمو السكاني %	معدل النمو الاقتصادي %	نسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي %
1977	-	9	20.80631	1988	%2.71	5.5	27.36584
1978	%2.35	8.6	24.40661	1989	%2.60	4.9	26.35765
1979	%2.40	4.5	22.5631	1990	%2.46	5.7	31.68412
1980	%2.46	10	21.31432	1991	%2.30	1.1	34.9279
1981	%2.52	7.3	22.12025	1992	%2.16	4.5	35.47563
1982	%2.57	9.9	22.05693	1993	%2.07	2.9	31.62503
1983	%2.61	5.1	28.03387	1994	%2.03	3.97	23.92663
1984	%2.65	9.7	27.64763	1995	%2.03	4.6	22.24344
1985	%2.69	5.8	22.85561	1996	%2.03	4.99	18.75183
1986	%2.73	4.7	20.2594	1997	%2.03	5.5	17.73694
1987	%2.75	3.8	25.99051	1998	%2.02	5.6	18.95936

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ارتفاع نسبة إجمالي الادخار لتبلغ عن نفس العام نحو 18.96% بعد انخفاضها عن العام السابق مباشرة والتي بلغت نحو 17.73%، ويلاحظ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليبلغ أقصاه عام 1980ليبلغ نحو 10% في مقابل بلوغ معدل النمو السكاني 2.46%، ويتضح من واقع البيانات الواردة بالجدول أن نسبة إجمالي الادخار بلغت أقصاها عام 1992 لتبلغ نحو 35.5% مقابل انخفاض في معدل النمو السكاني مقارنة بالعام السابق وارتفاع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 4.5%، ثم أخذ معدل النمو السكاني في الارتفاع ليبلغ نحو 2.61% في عام 1983، في مقابل انخفاض واضح في معدل النمو الاقتصادي ليبلغ نحو 5.1%، وارتفاع في نسبة إجمالي الادخار لتبلغ نحو 28% شكل رقم (5)

ب- **الفترة (1999 – 2018)**

ويتضح من الجدول رقم (4)، أن معدل النمو السكاني قد بلغ أقصاه عام 2013 ليبلغ نحو 2.29%، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي عن نفس العام نحو 2.2% مقابل نسبة إجمالي ادخار بلغت نحو 13.7%، بينما بلغ معدل النمو السكاني أدناه عام 2007 ليبلغ نحو 1.77% مقابل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عن العام السابق مباشرة ليبلغ نحو 7.1%،كما بلغت نسبة إجمالي الادخار عن نفس العام نحو 23.6% مقارنة بالعام السابق مباشرة حيث بلغت نحو 22.97%، ويلاحظ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليبلغ أقصاه عام 2008ليبلغ نحو 7.2% في مقابل بلوغ معدل النمو السكاني نحو 1.79%، وبلوغ نسبة إجمالي الادخار نحو 23.6%، بينما انخفض معدل النمو السكاني في عام 2018 ليبلغ نحو 2.05%، في مقابل ارتفاع واضح في معدل النمو الاقتصادي عن نفس العام ليبلغ 5.3%، كما بلغت نسبة إجمالي الادخار خلال هذا العام لتبلغ نحو13.9% عندما بلغ معدل النمو السكاني أدناه، ثم أخذت هذه النسبة في التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2012/ 2013 – 2018/ 2019) مع تذبذب معدلات النمو السكاني شكل رقم (6).

جدول رقم (4)

علاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي ونسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة (1999- 2018)

العام	معدل النمو السكاني %	معدل النمو الاقتصادي %	نسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي %	العام	معدل النمو السكاني %	معدل النمو الاقتصادي %	نسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلى الإجمالي %
1999	1.99	6.1	18.89514	2009	1.88	4.7	16.84358
2000	1.95	6.4	17.58387	2010	2	5.1	17.95199
2001	1.92	3.5	18.06508	2011	2.14	1.8	16.86852
2002	1.90	2.4	18.90414	2012	2.24	2.2	12.87384
2003	1.88	3.2	19.18831	2013	2.29	2.2	13.68016
2004	1.85	4.1	21.99056	2014	2.28	2.9	11.8864
2005	1.82	4.4	21.83648	2015	2.23	4.4	9.555583
2006	1.79	6.8	22.97357	2016	2.17	4.4	9.703872
2007	1.77	7.1	23.553	2017	2.11	4.2	10.36859
2008	1.79	7.2	23.6235	2018	2.05	5.3	13.85825

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

وفيما يتعلق بتطورات الادخار والاستثمار، فيلاحظ انعكاسات النمو السكاني السريع من حيث تباطؤ معدلات نموها على امتداد الأعوام السابقة مما ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي المنشودة، ومن ثم على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (شكل رقم 6).

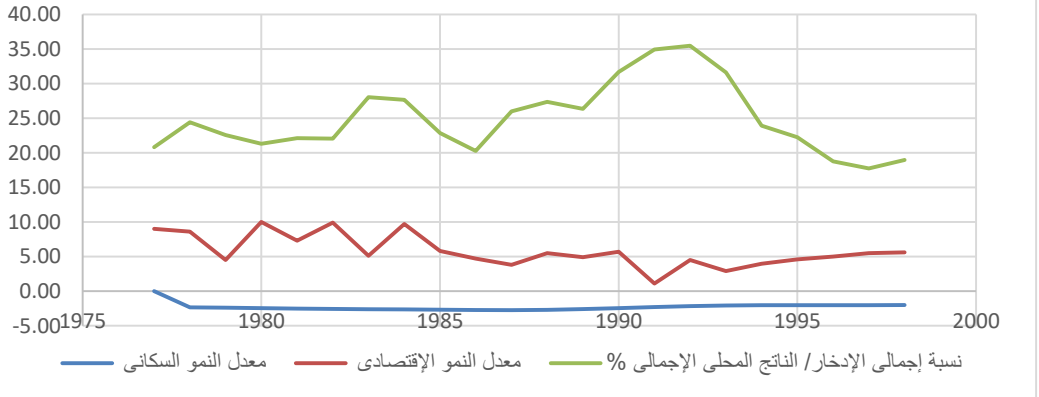

المصدر: اعتمادًا على البيانات الواردة بالجدول رقم (3).

شكل رقم (5) العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي ونسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1977-1998)

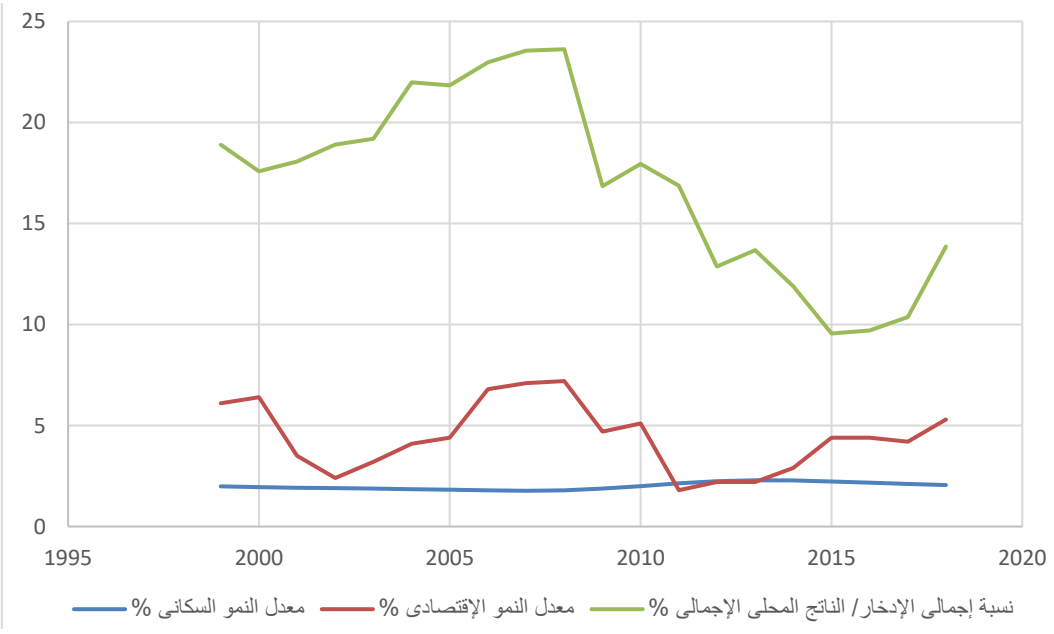

المصدر: اعتمادًا على البيانات الواردة بالجدول رقم (4).

شكل رقم (6) العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي ونسبة إجمالي الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1999 - 2018)

وكان من جراء تواضع معدل الادخار تراخي حركة الاستثمار وتباطؤ نموها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (شكل رقم 8).

ولذا تستهدف خطط التنمية تحقيق طفرة في معدلات الادخار لتناهز 20% بحلول عام 2021/20، وذلك من خلال تبني مجموعة آليات استهداف الادخار ترتكز على تطبيق مفهوم الشمول المالي وترشيد الإنفاق العام ومكافحة التضخم وتحفيز مزيدٍ من التحويلات من جانب المصريين العاملين بالخارج. وعلى صعيد آخر، تستهدف جهود التنمية مواصلة دفع عجلة الاستثمار والنهوض بمعدل الاستثمار ليصل إلى 25% بحلول عام 2021/20 من خلال اتباع مجموعة تضم إجراءات عاجلة في المدى القصير، وأخرى في المدى المتوسط. وتشمل المجموعة الأولى من الإجراءات ما يلي:

- تسوية المنازعات القانونية، وتسوية مديونية العملاء المتعثرين.
- حل مشكلات المصانع المتعثرة.
- طرح المجموعة الأولى من شركات قطاع الأعمال العام في البورصة المصرية.
- سرعة نهو المشروعات العامة التي قطعت شوطاً كبيراً في التنفيذ.

أما الإجراءات المعنية بالمدى المتوسط،فتضم:

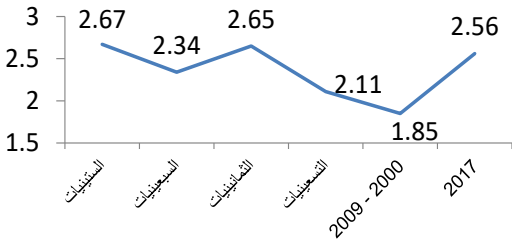

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، سبتمبر 2018، خطة 2019/18

شكل رقم (7) تطور متوسطات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

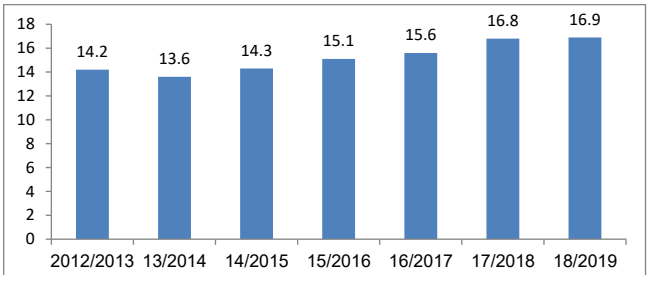

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، سبتمبر 2018، خطة 2019/18

شكل رقم (8) تطور معدلات الاستثمار خلال الفترة 2013/12- 2019/18

- استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
- استكمال استصدار التشريعات الدافعة لعجلة الاستثمار.
- تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التوسع في إنشاء المناطق الاستثمارية بالمحافظات.
- زيادة الإنفاق الاستثماري العام في البنية الأساسية ورفع كفاءته.
- تشجيع مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص (PPP).
- إعادة هيكلة الدين الخارجي وزيادة الاعتماد على المنح والقروض الميسرة طويلة الأجل، ووضع حد أقصى للاقتراض الخارجي.

وقد كان لتواضع معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أثر سلبي على مستويات الفقر في المجتمع، إذ شهدت معدلاتها تصاعداً مستمراً حتى بلغت 32.5% من جملة السكان عام 17/ 2018 (شكل رقم 9).

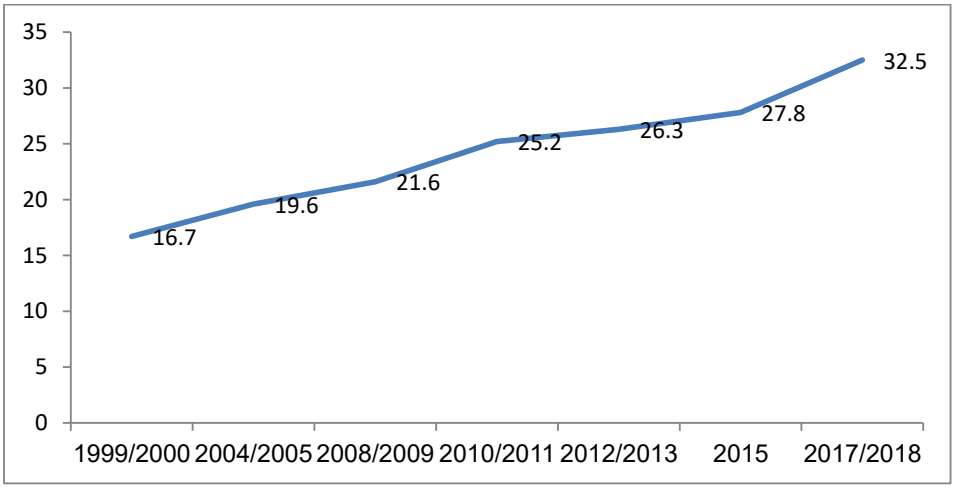

المصدر: بحث الدخل والإنفاق – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018/17

شكل رقم (9) نسبة السكان تحت خط الفقر القومي (%)[2]

المبحث الثالث - اختبار العلاقة بين معدلات الزيادة السكانية والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة

النموذج المستخدم والبيانات:

يهدف هذا الجزء إلى تقدير أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة بالتطبيق على مصر خلال الفترة من عام 1977 إلى عام 2018. وتستخدم الورقة البحثية نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto regression Model لدراسة تأثير التغيرات التي تحدث في النمو السكاني على باقي المتغيرات في النموذج. ويوضح [جدول رقم(5)] المتغيرات المتضمنة بالنموذج القياسي ورمزها وكيفية قياسها.

المنهجية المتبعة والنتائج

قبل البدء في إجراء اختبارات للتأكد من سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج، من الضروري تخليص السلاسل الزمنية من بعض المشكلات التي يمكن أن تسبب عدم معنوية سكون المتغيرات وعلى رأسهم الاتجاه المحدد Deterministic Trend، وأيضاً دورية المتغيرات Cyclicality. ويتم ذلك باستخدام Hodrick-Prescott Filter، حيث يقوم بفصل تأثير الاتجاه والدورية من السلاسل الزمنية قبل اختبار سكون المتغيرات.

2 8827 جنيهاً - قيمة خط الفقر القومي للفرد في عام 2017/2018 أي 735.5 جنيهاً للفرد في الشهر

وبعد إجراء HP Filter تم الحصول على السلاسل الزمنية الجديدة التي يجري استخدامها بعد ذلك في إجراء اختبارات جذر الوحدة.

أولاً - اختبارات جذر الوحدة

تحليل جذر الوحدة للتعرف على سكون المتغيرات السبعة المذكورة في الجدول رقم (5) بالاستعانة بأحد أشهر الأساليب المستخدمة في هذا المجال، وهو اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller).ويتم اختبار سكون المتغيرات من خلال تقدير نموذج الانحدار التالي:

$$\Delta y_t = \alpha y_{t-1} + x_t'\delta + \sum_{p=1}^{k} \beta_p \Delta y_{t-p} + \upsilon_t$$

حيث يمثل Δy_t الفرق الأول للمتغير محل الدراسة (y_t)، وk تمثل عدد فترات الإبطاء والتي سيتم تحديدها آليًا بواسطة حزمة Eviews 10 استنادًا إلى معيار Akaike Info Criterion. أما بالنسبة لـ x'_t، فهو يمثل المتغيرات الخارجية الاختيارية الممكن إدخالها والتي من الممكن أن تحتوي على حد ثابت فقط، أو حد ثابت واتجاه معاً، أو لا تحتوي على أي من حد ثابت أو اتجاه على النحو التالي:

- المعادلة باستخدام حد ثابت فقط: $Dx_t = \alpha + \beta x_{t-1} + \upsilon_t$
- المعادلة باستخدام حد ثابت واتجاه معاً: $Dx_t = \alpha + \beta x_{t-1} + \delta T + \upsilon_t$
- المعادلة بدون استخدام حد ثابت أو اتجاه: $Dx_t = \beta x_{t-1} + \upsilon_t$

ويتمثل اختبار الفرض العدمي في (α=0)، أي أن السلسلة بها جذر وحدة، وبالتالي غير ساكنة في حالة قبول الفرض العدمي مقابل الفرض البديل متمثلاً في (α 0).

ويوضح الجدول رقم (6) أنه عند دراسة سكون المتغيرات باستخدام واحد أو أكثر من المتغيرات الخارجية الثلاثة السابقة، فإن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، وذلك باستخدام مستوى معنوية 5%.

ثانيًا - اختبار فترات الإبطاء

نظراً لاستخدام بيانات سنوية تم تحديد فترات الإبطاء ابتداءً بعدد فترات أربع وفقاً لما اتبعته معظم الأدبيات للبيانات السنوية، ونجد أن كل المعايير الخاصة بتحديد فترات الإبطاء ومن أهمهم Akaike Info Criterion ومعيار شوارز للمعلومات Schwarz Info Criterion (SC) حددت فترات إبطاء أربعة. ولكن نظراً لأنه عند إجراء نموذج الانحدار الذاتي لم يتقبل برنامج Eviews هذا العدد من فترات الإبطاء، وذلك نظراً لصغر حجم العينة المستخدمة، والتي تتمثل في 42 مشاهدة. بناءً على ما سبق، اعتمدت الدراسة على فترى إبطاء واحدة عند تقدير النموذج القياسي.

جدول رقم (5)
المتغيرات المستهدفة في النموذج القياسي

اسم المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير وكيفية قياسه
معدل النمو الاقتصادي	GDP_GRTH	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2010).
معدل البطالة	Unp_rate	عدد الأفراد في سن 15 سنة وحتى 64 سنة، الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه، منسوبا إلى قوة العمل.
ميزان الحساب الجاري	CA_GRTH	يتكون الحساب الجاري من ثلاث حسابات، هي الحساب التجاري السلعي والحساب الخدمي وحساب التحويلات.
معدل النمو السكاني	Pop_grth	الزيادة السنوية في إجمالي عدد السكان للبلد المعني.
إجمالي الادخار	Sav	الدخل القومي الإجمالي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

جدول رقم (6)
نتائج اختبار ADF عند المستوى

المتغير	إحصاء t	القيمة الحرجة عند 5%	المتغير الخارجي
GDP_GRTH	4.239-	3.533-	حد ثابت و اتجاه
Unp_rate	3.466-	2.948-	حد ثابت
CA_GRTH	4.212-	3.548-	حد ثابت و اتجاه
Pop_grth	8.978	3.536-	حد ثابت و اتجاه
Sav	1.865-	*1.611-	بدون حد ثابت أو اتجاه

*عند مستوى معنوية 10%. المصدر: نتائج برنامج EViews.

ثالثًا - تحليل الصدمات Impulse Response Function

تم إجراء تحليل الصدمات، لمعرفة الوقت الذي تستغرقه الصدمة للتأثير على المتغيرات في النموذج الذي يتم دراسته. ونظراً لاهتمام هذه الدراسة بتأثير معدل النمو السكاني على باقي المتغيرات بالنموذج، فيتم التركيز في تحليل الصدمات على استجابة باقي المتغيرات لهذا المتغير فقط، المفسرة وذلك عند انحراف معياري واحد one standard deviation، كما هو موضح في الشكل رقم (10).

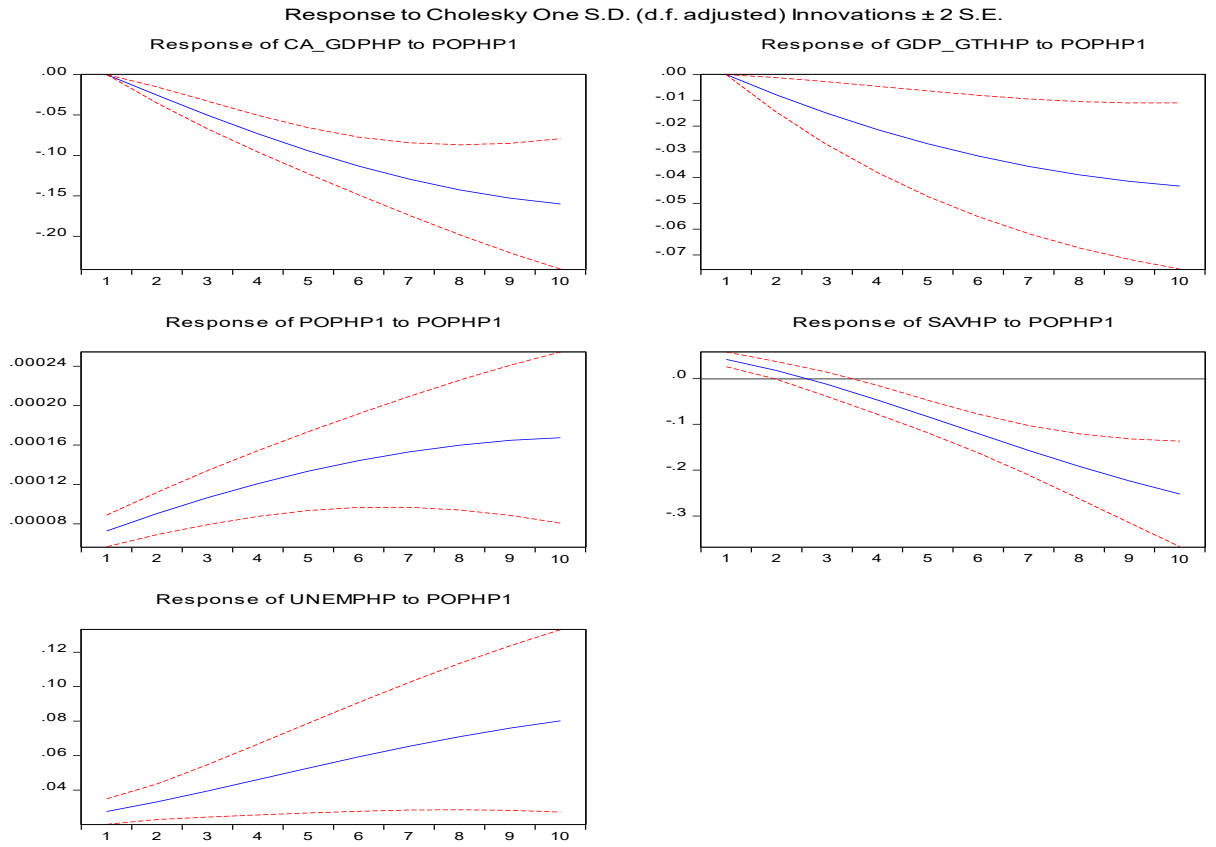

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

شكل رقم (10) استجابة المتغيرات للصدمات في معدل النمو السكاني

يستنتج من تحليل أثر الصدمات ما يلي:

- استجابة الحساب الجاري للزيادة في معدل النمو السكاني: تؤثر التغيرات (الزيادة) في معدل النمو السكاني سلباً على الحساب الجاري، بدءاً من السنة الثانية، ويزداد هذا التأثير السلبي حتى السنة العاشرة بشكل كبير.
- استجابة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للزيادة في معدل النمو السكاني: عند إحداث صدمة إيجابية واحدة في معدل النمو السكاني، أي أن حدوث زيادة بنحو 1%، يؤدي إلى انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال عشر سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن التأثير السلبي للزيادة في معدل نمو السكان أكبر على الحساب الجاري مقارنة بمعدل نمو الناتج.
- استجابة إجمالي الادخار للزيادة في معدل النمو السكاني: تتسبب الزيادة في معدل النمو السكاني في انخفاض إجمالي الادخار في مصر بدءًا من السنة الثالثة، ويستمر هذا التأثير السلبي في باقي سنوات الفترة الزمنية المستخدمة.
- استجابة معدل البطالة للزيادة في معدل النمو السكاني: يكون للتغيرات في معدل النمو السكاني تأثيرًا موجب على معدل البطالة، وتستمر الزيادة في معدل البطالة بشكل تدريجي خلال الفترة الزمنية.

رابعًا - تحليل أثر التباين Variance Decomposition

تم إجراء تحليل أثر التباين لمعرفة نسبة استجابة المتغيرات بالنموذج للصدمات والتغيرات في معدل النمو السكاني في مصر. وتم التوصل إلى النتائج في جدول رقم 7).

وفي الأجل القصير (السنة الثانية): يكون التأثير الأكبر للتغيرات في معدل النمو السكاني على معدل البطالة بنسبة 11%، يليه الحساب الجاري بنسبة 4%، ثم إجمالي الادخار ومعدل النمو بنسب 2,4% و0,4% على التوالي.

في الأجل المتوسط (السنة الخامسة): يتضاعف تأثير الزيادة في معدل النمو السكاني سلبياً على كافة المتغيرات بالنموذج، ولكن يكون التأثير الأكبر على عجز الحساب الجاري بنسبة تصل إلى 32%، في حين يزداد معدل البطالة بنسبة 16%، ويتأثر كل من إجمالي الادخار ومعدل النمو سلباً بنسبة 8% و4%، على التوالي.

في الأجل الطويل (السنة العاشرة): يبدأ التأثير السلبي للزيادة في معدل نمو السكان في الانخفاض الطفيف ليتأثر عجز الحساب الجاري بنحو 27%، بدلاً من 32% في الأجل المتوسط. في حين يزداد التأثير السلبي لمعدل النمو على باقي المتغيرات في الأجل الطويل بنسب 22%، 19,6%، 14,3% لكلٍ من معدل البطالة، وإجمالي الادخار، ومعدل النمو، على التوالي.

جدول رقم (7)
استجابة المتغيرات للصدمات في معدل النمو السكاني (تحليل التباين)

الفترة	Sav	CA_ GRTH	GDP_ GRTH	Unp_ rate
1	2,955	0,000	0,000	10,138
2	2,420	4,114	0,360	11,369
3	2,355	16,012	1,188	12,793
4	4,202	28,123	2,453	14,331
5	8,265	32,080	4,095	15,903
6	12,542	33,080	6,025	17,440
7	15,625	31,803	8,130	18,884
8	17,581	30,330	10,290	20,196
9	18,833	29,001	12,391	21,353
10	19,683	27,877	14,343	22,347

المصدر: نتائج برنامج EViews.

خامسًا - بعض الاختبارات الخاصة بصلاحية النموذج

تم إجراء اختبار للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وتم اختبار مدى استقرار نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وتم التأكد من استقرارية النموذج، كما في شكل (11).

المبحث الرابع - النتائج والتوصيات والسياسات المقترحة

أولًا: النتائج

توصلت الدراسة من واقع النموذج القياسي المستخدم إلى عدد من النتائج المهمة، كالآتي:

1- إن التغيرات في معدل النمو السكاني له تأثيرًا موجبًا على معدل البطالة، مما يؤدى لتفاقم مشكلة البطالة تدريجيًا خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (1977- 2019).

2- تؤثر التغيرات (الزيادة) في معدل النمو السكاني سلبيًا على الحساب الجاري بدءًا من السنة الثانية، ويزداد هذا التأثير السلبي حتى السنة العاشرة بشكل كبير وذلك وفقًا لتحليل الصدمات.

3- تتسبب الزيادة في معدل النمو السكاني في انخفاض إجمالي الادخار في مصر بدءاً من السنة الثالثة، ويستمر هذا التأثير السلبي في باقي سنوات الفترة الزمنية المستخدمة (1977-2018).

4- هناك تأثيرًا سلبيًا للزيادة في معدل النمو السكاني على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (1977 – 2018).

5- التأثير السلبي للزيادة في معدل النمو السكاني في مصر خلال فترة (1977-2018) أكبر على الحساب الجاري مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة.

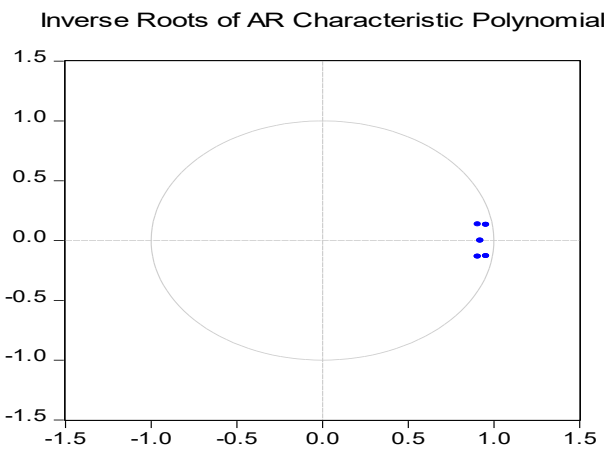

المصدر: نتائج برنامج Eviews

شكل رقم (11) اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي

ثانيًا - التوصيات والسياسات المقترحة

بعد أن اتضح من نتائج النموذج القياسي أن زيادة معدلات النمو السكاني يكون لها تأثير سالب على بعض المؤشرات الهامة في الاقتصاد المصري، كان من الضروري تقديم مجموعة توصيات وسياسات مقترحة للحد من هذا التأثير السلبي؛ ومن أهم هذه السياسات مايلى:

على مستوى الزيادة السكانية؛ من الضروري أن تسعى الحكومة للحد من معدلات الزيادة الكبيرة في حجم السكان، من خلال التوعية المستمرة لتنظيم الأسرة، وتكثيف الحملات الإرشادية بمختلف أنواعها وأشكالها، الإعلامية، والتثقيفية، وأيضاً من خلال المقابلات مع الأسر خاصة الفقيرة لتوعيتهم بحجم المشكلات الناتجة عن الزيادة المستمرة في حجم السكان.

على مستوى الجانب الاقتصادي؛ فمن الضروري أن تنوع الحكومة من مصادر دخلها وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تكون الزيادة في معدل نمو الناتج نابعة من حجم الاستثمار سواء الخاص أو الحكومي، وأيضاً من زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

على مستوى التوظيف؛ يكون تشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو الحل الأمثل لخلق مزيدٍ من فرص العمل المستدامة التي يمكنها أن تمتص الزيادة المتوقعة في حجم القوة العاملة.

على مستوى الإنفاق العام ؛ ضرورة اعتبار الإنفاق في المجال السكاني جزءاً أساسياً من استثمارات الدولة التي يجب على المجتمع توفيرها، على أساس أن التنمية البشرية الشاملة سوف تؤدى إلى تعظيم الانتفاع بموارد المجتمع، وزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والثقافة، باعتبارها الأركان الثلاثة الأساسية اللازمة للتنمية البشرية الشاملة إضافة إلى النهوض بدور المرأة في المجتمع، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

على مستوى المسؤولية المجتمعية؛ ضرورة تبني المجتمع لبرنامج طموح لتنظيم الأسرة في إطار برامج التنمية الشاملة، متضمنا برامج متكاملة تحقق نتائج أكثر إيجابية سواء بالنسبة لمستويات التنمية أو السيطرة على النمو السكاني، بما يكون له بالغ الأثر على تخفيض العجز في الحساب الجاري، وزيادة معدل نمو الناتج المحلى، فضلاً عن تشجيع الأفراد على الادخار لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل.

قائمة المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- أبو طاحون، على. (2000). ***إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- الحياني، عمر. (2009). ***«التغيرات المناخية في متغيرة النمو السكاني والاستهلاك»***، مدونة ريماس للعلوم والبيئة، اليمن.
- الكبيسي، عامر وآخرون. (2015). ***«دراسات حول التنمية المستدامة»***، دار جامعة نايف للنشر، الرياض.
- المقدادي، كاظم. (2017). ***«الزيادة السكانية وتأثيرها على الموارد البيئية»***. موقع آفاق علمية و تربوية http:// al3loom.com/
- انجهام، بربرة. (2018). ***«إشكالية العلاقة بين النمو السكاني والتنمية»***، ترجمة/ حاتم حميد محسن. كتاب الاقتصاد والتنمية، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- عبد الباقي، أحمد. (2008). «المشكلة السكانية والتنمية»، ***الحوار المتمدن***،العدد رقم (2495).
- عبد الحافظ، محمد محمد إسماعيل. (2012). ***«المشكلة السكانية في ريف مصر»***، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.
- مطرود ، حنين جمال. 2018. ***معوقات التنمية المستدامة فى محافظة القادسية***، كلية الآداب، جامعة القادسية، ص ص 10-11.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Dodson, J. (2018). «Including Population Growth in Sustainability Discussions; Case Study: Egypt». Middle East & North Africa; ***General Program***; Working Paper (15).
- Guney, T. (2017). «The Population and Sustainable Development in Developed - Developing Countries», ***The Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences***; ANIV (2 SLS) Approach; Vol. 22; No. 4.
- Kelley, A. (2001). «The Consequences of Rapid Population Growth». ***International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences***, Elsevier.
- Lin, S.; Sun, J.; Marinova, D. and Zhao. D. (2017***). «*** Effects of Population and Land Urbanization on China Environmental Impact: Empirical Analysis Based on the Extended STIRPAT Model», ***Sustainability***; MDPI; Vol. 9.
- Mondal, M.S.H., (2019), 'The Implications of population growth and climate change on sustainable development in Bangladesh', Jàmbá: ***Journal of Disaster Risk Studies 11*** (1), a535. https://doi.org/10.4102/jamba.v11i1.535
- Pettinger ; T . (2019). ***Factors that Affect Population Size and Growth***; Oxford University.
- Shaker; Ross. R. (2015). ***«***The Spatial Distribution of Development in Europe and its underlying Sustainability Correlations***», Applied Geography***. 63.
- Snider; Sunny; B; Brimlow; J. (2013). ***An Introduction to Population Growth***; College of Agriculture; California State University.

مصادر البيانات:

- التعداد العام للسكان – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- بحث الدخل والإنفاق – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018/17
- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان والمنشآت، سنوات مختلفة
- قاعدة بيانات البنك الدولي
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، سبتمبر 2018، خطة 2019/18

The Impact of the Rapid Population Increase on Sustainable Development in Egypt During the Period from 1977 to 2018

Dr. Eman Mohamed Abdel-Latif Mostafa
Lecturer at Department of Economics
Faculty of Administration, Economics and Information Systems
Misr University for Science and Technology
Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

This study deals with overpopulation as one of the thorny and more serious problems facing the Egyptian economy, because it impedes the development process in all areas. Such increase is a danger to production rates and would be inconsistent with consumption rates. Hence, the problem of the study lies in studying the impact of the rapid or steady population increase on sustainable development in Egypt during the period from 1977 to 2018. The deductive analysis method was used to review the theoretical framework of the effect of the rapid population increase on sustainable development in terms of the economic and environmental effects of the steady population increase with regard to the consumption of natural resources and the relationship between population growth and development. Also, the inductive analysis method was employed in designing a standard model suitable for testing the validity of the research hypotheses upon which the research builds.

The study was divided into four main sections; the first section deals with the theoretical framework of the effect of overpopulation on sustainable development. The second section deals with the economic consequences of the rapid population growth in Egypt during the period under study. The third section tackles the relationship between population growth rates and economic variables related to sustainable development by designing a suitable standard model to test the validity of research hypotheses. Finally, the fourth section deals with the findings and recommendations. From the reality of the standard model the study has reached a number of results, including the presence of a positive effect of the changes in the population growth rate on the unemployment rate, which leads to the exacerbation of the unemployment problem. Moreover, the increase in the population growth rate leads to a decrease in the total savings in Egypt starting from the third year. This negative impact continues in the remaining years of the time period under study. Further, the negative impact of the increase in the population growth rate in Egypt is greater on the current account compared to the growth rate of the gross domestic product at constant prices.

The study has come up with a number of recommendations, the most important of which are: the need of the government to diversify its sources of income and the sources of gross domestic product. Furthermore, both the Private Sector and small and medium enterprises need to be encouraged, as this is the optimal solution for creating more sustainable job opportunities. In addition, spending in the population field needs to be considered an essential part of the state's investments that the society must provide. Also, public spending on education, health and culture has to be increased, and the society, on the other hand, needs to adopt an ambitious family planning program within the framework of comprehensive development programs.

Keywords: *Population Growth, Sustainable Development, Economic Growth, Current Account Deficit, Rapid Population Increase.*